

**طارق الكاظمي: الاقتصاد الوطني سيربح سباق التعافي.. انه أسع من باقي الأسواق العالمية**

ثقة المستثمرين بالاقتصاد الكوبيتي.  
وقال انه شعر بالسعادة عندما أكد الشيخ سالم ان أداء القطاع المصرفي الكويتي جيد وأن وضع البنوك جيد، خاصة وأن البنوك الكويتية استطاعت ان تحقق نموا بلغ 16% للنصف الاول من 2010.».

كما أشاد الكاظمي أيضاً بتصریحات المحافظ التي كشف خلالها عن تركيز «المركزي» على تمويل خطط ومشاريع التنمية كالمعتاد بالشكل الذي سيحفز البنوك المحلية على التمويل عبر أدوات مالية متعددة في المستقبل القريب، وأن معظم البنوك الكويتية جاهزة من ناحية كفاية رأس المال للوفاء بمستلزمات بازل 3.

# محافظ المركزي» يتبني استراتيجية حصيفة تعزز من ثقة المستثمرين

مشاريع خطة التنمية

ولم ينس الكاظمي الاشادة  
بنائب رئيس مجلس الوزراء  
للشؤون الاقتصادية ووزير  
الدولة لشؤون التنمية ووزير  
الدولة لشؤون الاسكان الشيخ  
احمد الفهد الأحمد الجابر  
الصباح ان أكد من جانبه أخيراً  
على ان الحكومة قطعت شوطاً  
ايجابياً على مستوى تشريع  
القوانين التي تحتاج اليها خطة  
التنمية في المرحلة المقبلة، حيث  
كان الفهد قد أشار الى أنه قد تم  
الانتهاء من عدد 45 قانوناً، كما  
تم الانتهاء من أكثر من 850  
مشروعًا من المشاريع النمطية  
والعادية.

تالاً الكاتباً إنـ كـنـ النـزـ

والربع الأول من العام القادم على  
أقل تقدير.

لكن الكاظمي ناشد أصحاب  
رؤوس الأموال الضخمة وصناع  
السوق والمتوفدين فيه العمل على  
حماية صغار المستثمرين الذين  
يشكلون شريحة ضخمة في  
السوق الكويتي وعدم الاضرار  
بهم، لأن هذه الشريحة هي وقود  
السوق ومحركه، وبالتالي لا  
يجب محاربتها أو القضاء عليها،  
مبيناً ان هيئة أسواق المال التي  
ستباشر عملها قريباً يجب ان  
تضع هذا الأمر في اعتبارها، وأن  
ترسخ مبدأ العدالة والشفافية  
لحفظ حقوق المستثمرين صغاراً  
كائناً أم كباراً

البنك المركزي

وهو التقرير الذي سيرفعه إلى مجلس الأمة في تاريخ الكويت، متوقعاً أن يتم رفع هذا التقرير إلى مجلس الأمة خلال الأيام القليلة القادمة، وذلك بعد الانتهاء من عرضه على المجلس الأعلى للتخطيط ومن ثم مجلس الوزراء. كذلك أشاد الكاظمي بالسياسة الحكيمة والشفافية التي يتبعها محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح في التعامل مع الأحداث في الوقت الراهن، قائلاً أن من شأن هذا الأسلوب أن يعزز من

## البورصة الكويتية

على عدد من القطاعات الاقتصادية في الدولة وعلى رأسها قطاع المقاولات والانشاءات، ومن ثم قطاع الشركات العقارية والاستثمارية والبنوك، بالإضافة إلى الصفقات الضخمة التي شهدتها السوق الكويتي أخيراً والتي من بينها صفقة شركة «زين» للاتصالات والتي ستدعم عوائد بليارات الدنانير للسوق الكويتية والبورصة الكويتية، ومن ثم لقطاع كبير من الشركات والمستثمرين العاملين في هذه السوق.

## البورصة الكويتية

وفي هذا الخصوص أكد



• طارق الكا

# ندعو للتوافق بين السلطتين لتحقيق الأهداف التنموية

تبثت فيه الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي بدأت بتعثرها السلبية بالانسحاب تدريجياً سوا على الصعيد المحلي أو العالمي.

**الصفحة الرابعة**

على صعيد القضايا الاقتصادية الهامة التي قال ان على مجلس الأمة والحكومة التعامل معها بكل جدية ومسؤولية، قال الكاظمي ان انشاء «المصفاة الرابعة» يأتي على رأس أولويات هذه القضايا داعياً الى ضرورة المضي قدم في تنفيذ «المصفاة الرابعة» التي أثبتت الدراسات أنها ستنتاج نوعاً من الوقود الخاص بالتوربينات الكهربائية، والذي يعتبر وقود صديقاً للبيئة كونه سيقلل من انبعاث غاز الكبريت الذي يخرج من التوربينات.

وأشار الى ان الكويت بحاجة لمصفاة رابعة اليوم قبل الغد فالمصافي الثلاث الحالية مضى شركات الكاظمي طارق الكاظمي كلما من الحكومة ومجلس الأمة الى ضرورة نبذ الخلافات جانباً والعمل جنباً الى جنب في سبيل النهوض بالبلاد والارتقاء بها، وتنفيذ بنود ومقتضيات خطة التنمية الحكومية الشاملة.

وأعرب الكاظمي في لقاء خاص مع «الوطن» عن أمله في ان يشهد دور الانعقاد المقبل مجلس الأمة والذى سيفتح في السادس والعشرين من الشهر الجارى، لم شمل السلطتين التشريعية والتنفيذية وسط جوء أخوية وايجابية، ونبذ الخلافات جانباً، داعياً في الوقت ذاته الى نبذ الطائفية والمصالح الشخصية، وتغليب صوت العقل والحكمة من أجل مصلحة الوطن والمواطنين.

عليها مدة طويلة وتلوثها كبرى وصيانتها صعبة ومكلفة..لذا فاننا بحاجة ماسة لبناء مصفاة صديقة للبيئة، لكنه شدد على ضرورة ان يتم تدارك أخطاء المصافي الثلاث السابقة عنده انشاء المصفاة الرابعة، حتى لا تتكرر مأساة التلوث التي نعاني منها حالياً.

وفي هذا السياق أشاد الكاظمي بالرئيس التنفيذي الجديد لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي والذي كان من أوائل المطالبين بتنفيذ المصفاة الرابعة منذ ان كان رئيسا لمجلس ادارة شركة البترول الوطنية، وذلك لما لها من أهمية اقتصادية وبيئية، داعيا وزارة النفط والمجلس الأعلى للبترول الى المضي قدماً في البدئ في هذا المشروع الحيوي.

وأضاف ان المشروع في حال تفيذه سيكون له دور أساسي في تلبية احتياجات

وتحت الكاظمي أعضاء مجلس الأمة على التعاون مع الحكومة، وضرورة اعطاء الحكومة الوقت الكافي للعمل والإنجاز، لاسيما وأن خطة التنمية الحكومية الخمسية والتي تمتد حتى العام 2014 والتي رصّدت لها الحكومة الكويتية 30 مليار دينار هي خطة جادة وأمامها العديد من المشاريع التنموية والعمارية التي تحتاج إلى تعاون وتكامل سلطتين لتنفيذها بشكلها الصحيح، وبدون أية عراقيل.

وقال ان كل من على أرض الكويت سيتضرر من جراء تعطيل حركة وخطبة التنمية في الكويت، والتي يتسبب في تعطيلها كثرة الاستجوابات والتجاذبات السياسية التي تحدث بشكل مستمر داخل المجلس، وبالتالي كلن يستفيد أحد من تعطيل التنمية، على الرغم من أننا في أمس الحاجة إلى النهوض من جديد بعد فترة من الركود الذي

# يک فی لأحمد الفهد فذ رأانه نجح في اعداد أول تقرير تنموي بتاريخ الكويت

السوق الكويتي كان بعيداً ج  
عن السبب الحقيقي للازمة المال  
العالمية والتي بدأت في القطا  
العقاري في أمريكا بسبب قضا  
الرهن العقاري، وبالتالي فاد  
من المتوقع ان يدخل الاقتصاد  
الكويتي مرحلة التعافي بشك  
أسرع من باقي الأسواق العالمية  
وأضاف ان الكويت تتمت  
بعد من العوامل المشجعة والت  
من شأنها ان تأخذ بيد الاقتصاد  
الكويتي وأن تنهض به من جديد  
لعل أولها الارتفاع المستمر في  
أسعار النفط العالمي وبخاصة م  
دخول موسم الشتاء في أوروبا  
وبعد تنفيذ خطة التنمية الحكومية  
التي ستنعكس آثارها الإيجابية